المرأة بين تفعيل التنمية الاجتماعية والمعوقات المجتمعية(منطقة جرد القيطع عكار أنموذجًا)

مروى محمود أبو زيد*

الملخص

لطالما شغلت التنمية بركائزها المختلفة العالم برمته، وتعدّت أهدافها زيادة الدخل والثروة إلى الإهتمام في بناء القدرات البشرية، ولاسيما تمكين المرأة، والعمل على استقلاليتها وتحسين مركزها السياسي والاجتماعي والاقتصادي والصحي على أنّه أمر جوهري لتحقيق التنمية البشرية المستدامة.

تتناول الدراسة بقعة جغرافية تعاني نقصًا في مختلف الركائز التنموية والتي بدورها تؤثر في صورة خاصة في المرأة، في مجتمع قروي يتأثر ببعض العادات والتقاليد الموروثة، وذلك على الرغم من مواكبته التطور العام الذي أدى الى تحسين دور المرأة وزيادة فرصها في التعليم والعمل.

وعليه سيتناول واقع المرأة في مجتمع جرد القيطع الديموغرافي، والاجتماعي – التعليمي، والاقتصادي والسياسي، إضافة الى تبيان الآثار الإيجابية في تطور دور المرأة في المنطقة، وأبرز التحديات التي تواجهها بغية استخلاص بعض المقترحات لتمكينها بصورة أفضل.

الكلمات المفاتيح: المرأة، التنمية الاجتماعية، التحديات المجتمعية، المقترحات لتمكين المرأة.

*أستاذة في الجامعة اللبنانية- قسم الجغرافيا، marwa_abouzeid1@hotmail.com

أولًا : الإطار المنهجي للبحث

١ – المقدمة

تعدّ التنمية بركائزها المختلفة من أهم الدراسات التي تستوجب التعمق والاهتمام بها، فهي ليست مجرد تنمية موارد بشرية وإنما هي توجّه يحقّق إنسانية الإنسان في مجتمعه، وفي الوقت عينه، يؤدي المكوّن البشري دورًا متبادلًا في صناعتها (التنمية) بما فيه المكون النسائي(المرأة).

وعليه، بدأت تحظى قضايا المرأة باهتمام متزايد من الدول المتطورة والنامية على حدّ سواء، ايمانًا منهم بأهميتها في عملية التنمية المرجاة، وأصبحت مشاركتها في مجتمعنا المعاصر حتمية وضرورية، وبدأت تنادي بحقوقها مختلف الجمعيات وعلى ألسنة رجال الفكر والثقافة.

وبما أن تركيبة منطقة عكار الاجتماعية والتي، في غالبيتها، هي عبارة عن قرى وبلدات تحكمها ضوابط وعادات وتقاليد، فذلك يؤثر الى حدّ كبير في الدور الذي يجب أن تؤديه المرأة في مجتمعها، وذلك على الرغم من بعض التحسينات في دورها وانتقالها من دور ربة المنزل الى المرأة العاملة والمستقلة بعض الشيء. كما أن واقع المنطقة التنموي الرديء يسوّغ وجود العديد من المشكلات في مختلف الركائز التنموية، بما فيها الركيزة الاجتماعية والتي تهتم بشؤون تمكين المرأة، وما يتعلق بها من تحقيق المساواة بين الجنسين ومدى مشاركة المرأة المرتبط أساسًا بالثقافة السائدة في المجتمع. ولا بد في هذا الإطار من تسليط الضوء على واقع المرأة ومعرفة المشاكل التي تواجهها لصياغة مقترحات وحلول تقود باتّجاه الاستدامة الفعلية.

٢ –أهمية الدراسة

يتحدّد مدى نجاح استدامة البرامج التنموية في المجتمع بالعنصر البشري، والذي تتحمل المرأة جزءًا يسيرًا من مسؤولية تنفيذه، لذلك تعد دراسة الجوانب المتعلقة بها من الأساسيات التي نطمح بها من أجل تكوين

مجتمع متطور ومتمكن، فمن خلال المشاركة الفعلية للمرأة يمكن تحقيق الخطوط العريضة للعدالة الاجتماعية وتحقيق المساواة بين الجنسين، وهذا ما يظهر أهمية الدراسات التي تتناول قضايا المرأة.

٣- الأهداف

- تسليط الضوء على واقع المرأة الديموغرافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي في جرد القيطع.
- تبيان الآثار الإيجابية المتعلقة بتطور دور المرأة في المنطقة.
- تشخيص التحديات التي تواجه المرأة وتحدّ من دورها.
- تقديم اقتراحات لتفعيل دورالمرأة وتمكينها في المجتمع.

٤-الإشكالية

تكاد مفاهيم التنمية بخطوطها العريضة التي تتبنى قضايا تمكين المرأة والمطالبة بها، تأخذ شكلاً ضبابيًّا يغلف المشهد الواقعي للمرأة العكارية بما فيها منطقة جرد القيطع، فعلى الرغم من تطور دور المرأة من ناحيتي التعليم والعملإ الا أنها ما زالت بحاجة الى تمكينها في مجالات شتى سياسيًا واقتصاديًا وحتى مجتمعيًا، فما زالت المرأة تؤدي دورها في أطر محددة لها مسبقًا، وتعاني بسبب ضعف المشاركة الفعلية المجتمعية، الأمر الذي يزيد تبعيتها لجهة سيطرة المجتمع الذكوري، ويطيح بفكرة المساواة بين الجنسين، ويجعلها تصطدم بمجموعة معوقات ثقافية تحكمها عادات وتقاليد تزيد من تهميشها. وعليه يتمحور في هذا الإطار السؤال المشكلة عن مدى تطبيق حقوق المرأة في التجمع، ماذا عن دورها في التنمية؟ وعن تمكينه؟ا وأبرز المعوقات التي تواجهها؟ وهل من مقترحات وحلول واقعية وفعلية تتناسب مع طبيعة التجمع؟

٥- منهجية البحث

يستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بهدف التعرف إلى واقع المرأة في مجتمع جرد القيطع، والتحديات التي تعرقل عملها التنموي وآليات تمكينها.

٦- التقنيات المستخدمة

تم الاعتماد في هذه الدراسة وخاصة من ناحية المعطيات والأرقام على نتائج أطروحة الدكتوراه للباحثة (السكان والتنمية المستدامة في تجمع بلدات جرد القيطع)، والتي استندت الى استبيان تضمّن الكثير من الأسئلة المعبرة عن واقع أفراد التجمع الديموغرافي، الاجتماعي والاقتصادي بما فيهم المرأة، وذلك وفق استخدام تقنية العينة العشوائية المنتظمة، إلى جانب إجراء الكثير من المقابلات والتي تضمن فيها وجود نساء عاملات وغير عاملات، سواء أكان في سوق العمل أم كنّ عضوات في جمعيات.

ثانيًا : الإطار النظري للبحث

١- لمحة عامة عن منطقة الدراسة

-الحدود الإدارية : تحتوي المنطقة على اثنتي عشرة بلدة وهي التالي : فنيدق، مشمش، القرنة، بيت أيوب، بيت يونس، القريات، حرار، شان، الحويش، خربة الجرد، حبشيت وقبعيت، كما تبيّنها الخريطة أدناه.

خريطة ١- موقع بلدات منطقة الدراسة (الجرد) من محافظة عكار ولبنان

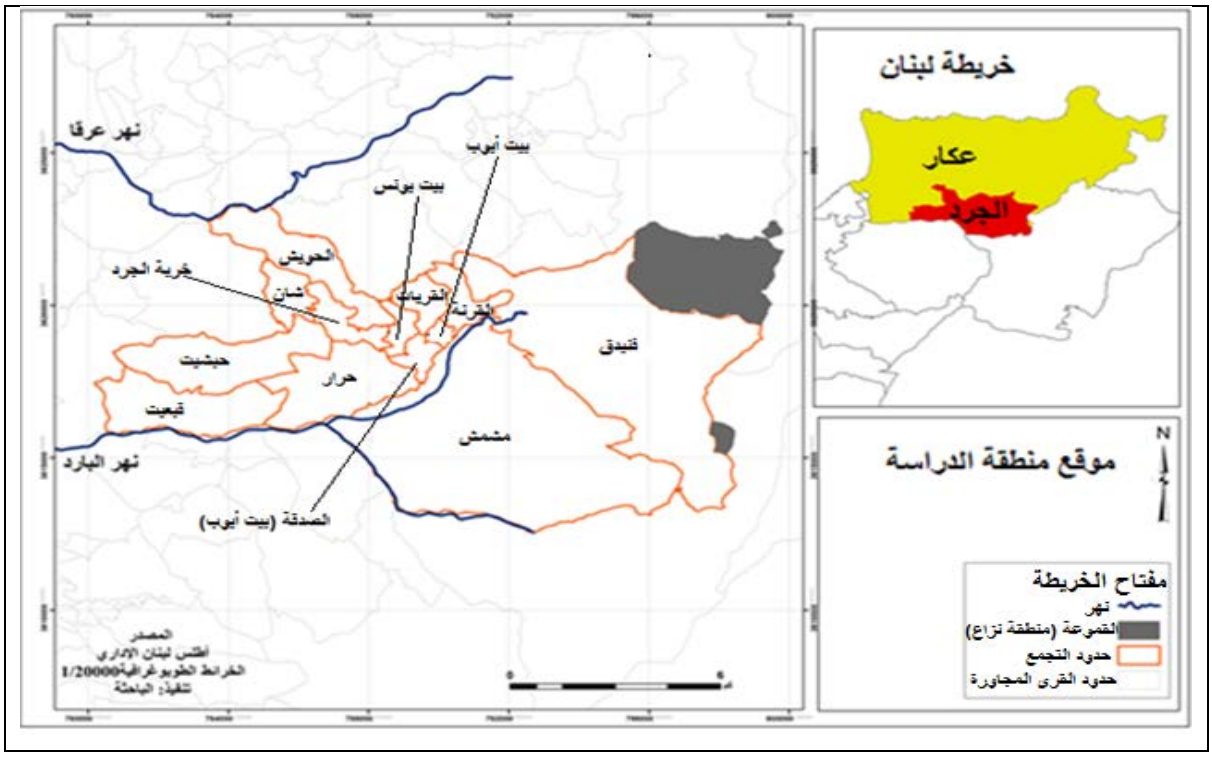

– تقع المنطقة في القسم الجنوبي الشرقي من محافظة عكار الشمالية، تلك المحافظة التي تعاني إهمالًا وتغييبًا في البرامج التنموية بشكل عام بما فيها قضايا المرأة.

– يحظى التجمع بخصائص ديموغرافية، منها أنّ عدد السكان يفوق ٧٦ ألف نسمة، وأنّه يتّصف بمقومات طبيعية (القموعة، وادي جهنم) ويتميز بتنوعات بيولوجية وايكولوجية (الغابات وأهمها غابة العذر، جرد مشمش)، ووجود أنهار، إضافة إلى مميزات جغرافية مختلفة تتمثل بوجود أشكال تضاريسيةلمختلفة من سهول ووديان وتلال وجبال بأقل ارتفاع ٣٠٠ م في محلة الحويش، وعلى ارتفاع ٢١٨١ م في قلعة عروبة (أبوزيد، ٢٠٢٢، ص ١١٠)، ما يسهم في تعزيز التنمية، وخاصة البيئية والسياحية منها، وهذا ما يحتم على المرأة تفعيل دورها للمساعدة في تحقيق ذلك التطور الذي ينعكس بدوره على واقعها.

٢– واقع المرأة في جرد القيطع

قبل البدء بمعرفة واقع المرأة في جرد القيطع لا بد من استعراض لمحة عن واقعها في الدولة اللبنانية التي أقرّت القانون رقم ٩٦/٥٧٦ الجائز للحكومة توقيع اتفافية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإحداث تغيرات في الأدوار التقليدية للرجال والنساء. فالمرأة اللبنانية تتمتع بالعديد من فرص التمكين في مجالات التعليم والعمل، الا أنها تواجه بعض التحفظات التي لا تضمن حقوقها وآليات جديّة لتمكينها، كإقرار قانون الجنسية لأطفالها، وقانون مدني للأحوال الشخصية. إضافة الى وجود بعض التمييز في الأجور والضمانات الاجتماعية كالتعويض العائلي الذي لا يمكن أن تتقاضاه إلا في حالات معينة كأن يشكو زوجها من إعاقة أو مرض يمنعه من إعالة عائلته كما بينت جمعية تنظيم الأسرة(٢٠٠٢).

أما عن واقع المرأة في التجمّع فيحتاج الى دراسة علمية تتعلق بجوانب متعددة ديموغرافية واجتماعية واقتصادية حتى نتمكن من وضع مقترحات تتناسب مع طبيعة التجمع، وفي الوقت عينه، تمكن المرأة بشكل أوسع وأشمل، وخاصة أن تمكين المرأة واستقلاليتها وتحسين مركزها السياسي والاجتماعي والاقتصادي

والصحي هو هدف بالغ الأهمية بحدّ ذاته، وأمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، وهذا ما يؤكد أهمية المرأة وتأثيرها في عملية التنمية البشرية .

٢-١- الواقع الديموغرافي

تدلّ مؤشرات عكار الديموغرافية الى ارتفاع نسبة الولادات والتي تعد الأعلى في لبنان، إذ يبلغ متوسط حجم الأسرة ٤,٨ فردًا بحسب نتائج المسح الميداني لإدارة الإحصاء المركزي(٢٠٢٠) الذي شمل عينة ما يقارب ٤٠ ألف أسرة لبنانية خلال فترة ٢٠١٨ - ٢٠١٩ . كما تبيّن أن عكار من المناطق الأقل نموًا في لبنان، إذ بلغ معدل الإعالة العمرية في عكار المعدل الأعلى ٨٦.٦ ٪. بحسب وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الامم المتحدة الانمائي (٢٠٠٧).

أما عن الواقع الديموغرافي لمنطقة الدراسة فهو التالي :

- تحظى المنطقة بأعداد سكانية تفوق ال ٧٦ ألف نسمة بحسب معطيات النفوس لعام ٢٠١٩، كما أن نتائج العمل الميداني للمنطقة بيّنت أن متوسط حجم الأسرة في التجمع يبلغ ٥.٨ فردًا، في حين أن عدد الإناث أكبر بقليل من عدد الذكور، حيث شملت العينة ٦١١٠ شخصًا بينهم ٣٠٦٢ أنثى أي بنسبة ٥٠،١١٪ من عدد السكان. (أبوزيد، ٢٠٢٢، ص١٩٤)

- بلغ متوسط العمر عند الوفاة ما يقارب ال ٦١عامًا، وهو قليل مقارنة مع المستوى الوطني ٧٩ عامًا بحسب بيانات الأمم المتحدة، اما نسبة المتوفين بحسب الجنس فهو ٥٣٪ للذكور و٤٧٪ للإناث .(أبوزيد، ٢٠٢٢، ص٢١٥)

- الخصوبة: بلغ معدل الخصوبة العامة ٩٨.١٥ بالألف، تبعًا لما جاء في بيانات شعبة السكان التابعة للأمم المتحدة(٢٠٢١)، وهذا يعني أنّ كل ألف امرأة في سن الإنجاب أنجبت أكثر من ٨٩ مولودًا، اما معدل الخصوبة الكلية فبلغ ٢،٨٣ طفلًا لكل امرأة (أبوزيد، ٢٠٢٢، ص ٢٢٣)، وهو أكبر من المعدل الذي بلغه لبنان ٢,١ طفلًا.

– الحالة الزواجية: السكان العازبون يشكلون ٥١٪ من عدد السكان: ٤٧،٢٥٪ إناث عازبات و٥٢،٧٥٪ ذكور عازبين، السكان المتزوجون يشكلون ٤٧،٦٪ من مجموع السكان: إناث متزوجات ٥١٪ وذكور متزوجون ٤٩٪، السكان المترملون ٠،٩٧٪ : ٨٥٪إناث و١٥٪ ذكور، السكان المطلقون يشكلون ٠.٣٤٪ من عدد السكان. (أبوزيد، ٢٠٢٢، ص ٢٤٢)

تسوّغ هذه المعطيات الديموغرافية كلّها التأثير الكبير والأهمية العظمى للمرأة في تجمّع جرد القيطع.

٢–٢– الواقع الإجتماعي

تطور دور المرأة المجتمعي في جرد القيطع، فازدادت نسب الإناث المتلحقات بالمدارس والجامعات اللبنانية والخاصة، كما يوجد العديد من الإناث اللواتي يتابعن تعليمهن في فرنسا وروسيا، ولوحظ العديد من المتخرجات من كليات مختلفة كالطب والصيدلة، الآداب والعلوم والمهنيات. وبالأرقام يمكن اختصار الواقع التعليمي على الشكل التالي:

٢–٢–١ –المستوى التعليمي للذين يتابعون الدراسة (٣٧٪ من عدد السكان):

٢–٢–١–١ نسبة الإلتحاق الصافي في التعليم الابتدائي : يعبر هذا المؤشر عن نسبة الأطفال الذين هم ضمن الفئة المحددة رسميًا لمرحلة التعليم الإبتدائي (٦–١١ سنة)، وذلك وفقًا لنظام التعليم الوطني للدولة اللبنانية، والمسجلين في المرحلة الابتدائية أو المتوسطة الى مجموع أعداد الأطفال في الفئة العمرية نفسها، وفق المعادلة الحسابية التالية: $\frac{\text{عدد الاطفال في عمر 6–11 سنة في الابتدائيةالمرحلة او المتوسطة}}{\text{عدد مجوع الاطفال6–11 سنة}} \times ١٠٠$، تبعًا لما سجلته إدارة الاحصاء المركزي (٢٠١٧) ، وعليه بلغت نسبة الملتحقين ما يقارب ٩٨،٣٪ مع وجود ثلاث حالات إعاقة، وهذا ما يدل على أنّ الإناث جميعهن يتلقين التعليم الابتدائي (أبوزيد، ٢٠٢٢، ص٢٨٤) .

٢–٢–١–٢–نسبة الالتحاق الصافي في التعليم المتوسطي – الثانوي: بلغت بشكل عام ٨٩,٧٪ : بين التحاق ذكور بنسبة ٨٣,٩٪ ونسبة التحاق أكبر للإناث بنسبة ٩١,١٪ (أبوزيد، ٢٠٢٢، ص ٢٨٤)

٢-٢-١-٣- نسبة الالتحاق الصافي بالجامعة وبالدراسات العليا: بلغت بشكل عام نسبة ٢٩،٢٪: النسبة الأكبر منهم اناث ٦٨٪، حيث أن من بين ٤١٠ طالبًا هناك ٢٧٨ طالبة انثى. (أبوزيد، ٢٠٢٢، ص ٢٨٥)

٢-٢-٢- المستوى التعليمي للذين انهوا الدراسة (٦٣٪ من عدد السكان):

شكلت نسبة السكان المتوقفين عن التعليم عند المرحلة المتوسطة ٢٨.٢٪ من المجموع العام للمتوقفين عند مرحلة دراسية محدّدة، أما نسبة المرحلة الثانوية بلغت ٢٠٪، والمرحلة الجامعية ١٦.٣٪، المرحلة الإبتدائية ١٤.١٪ ، الذين يقرأون ويكتبون ١٠٪، الأميين ٩٪، الدراسات العليا ٢٪، وشكّلت أعداد الإناث ما يقارب النصف منهم. (أبوزيد، ٢٠٢٢، ص ٢٨٥)

إن الأرقام أعلاه تسوّغ مدى تطور تعليم المرأة في مجتمع جرد القيطع، وهذا ما يؤثر في مكانتها وتعزيز عملها ودورها التنموي.

٢-٣- الواقع الاقتصادي

تعاني محافظة عكار بصورة خاصة ضعفًا قويًا في بنية ركيزتها الاقتصادية، حيث أن ٧٢٪ من أهل عكار يعيشون بأقل من ١١٠ دولارات أميركية في الشهر و٢٠٪ يعيشون بأقل من ٤٠ دولارًا في الشهر (عجاقة، ٢٠١٥).

هذا ما تعيشه المحافظة بشكل عام، أما في ما يخصّ منطقة الجرد فليس ببعيد عن واقع المحافظة التي تتبعها، نظرًا لتهميش الحكومات المتتالية سياسة الإنماء المتوازن التي نص عليها اتّفاق الطائف، وهذا ما يسوّغ النقص في إتمام مؤشر مشاركة المرأة الذي لطالما كان منخفضًا مقارنة مع باقي المناطق اللبنانية، حيث أن انخراط المرأة العكارية في سوق العمل يشكل ٢.٥٪ في عكار مقابل ٨.١٤٪ في لبنان ، وهذا بحسب إدارة الإحصاء المركزي(١٩٩٧)، ولكن على الرغم من رداءة الواقع الاقتصادي، إلا أنّ المرأة في جرد القيطع استطاعت الدخول الى سوق العمل وباتت تشارك الرجل في أمور مختلفة. وتميزت أعمال

المرأة في مهن محدّدة كالتدريس والتمريض، وبعض الحرف، أو في وظائف من الدرجتين الأولى والثانية في حالات نادرة ومحدودة (إدارة مدرسة مثلاً)، أما في القطاعات الاقتصادية فيكاد يكون نشاطها محدود نوعًا ما، ويتلخص بالآتي:

٢-٣-١ -في الزراعة: تراجع العمل الزراعي في التجمّع،على الرغم من وجود زراعات مختلفة، نتيجة عوامل متعدّدة منها التطور العمراني، ضعف المردود المالي، قلة اليد العاملة فيه.

وتتراوح الفئة العمرية للمزارعين بين ٣٢ و٧١ عامًا، تشكل الفئة العمرية ٤٣-٥٦ عامًا العدد الأكبر من المزارعين بنسبة ٥١،٥٪، اما يحسب الجنس فيشكل الذكور نسبة تفوق ٧٣٪ من العاملين في الزراعة، وفي ذلك إشارة الى انخفاض مشاركة المرأة في العمل الزراعي (أبوزيد، ٢٠٢٢، ص ٣٣٩).

٢-٣-٢ -في الصناعة: يفتقر التجمّع بشكل عام الى العمل الصناعي، اذ تقتصر الصناعات فيه على الصناعات التحويلية الخفيفة (المنيوم، حدادة وغيرها) وهذا ما يتعلق بالذكور، والصناعات الغذائية والتي في غالبيتها تتعلق بعمل المرأة كتصنيع الدبس والمربى والمنتوجات الغذائية من برغل وكشك وخلافه. ولكن، في كثير من الأحيان لا تستفاد المرأة ماديًا من ذلك، فتكون صناعتها فقط من أجل الاكتفاء الذاتي كمؤونة لعائلتها، اما نسبة النساء اللواتي يستفدن من هذه الصناعات كمردود مالي لهن ولأسرهن فلا تتعدّى ٨٪. (أبوزيد، ٢٠٢٢، ص ٣٨٤).

٢-٣-٣ - في التجارة: ينحصر دور المرأة من الناحية التجارية في مساعدة زوجها في محله التجاري كمحلات السمانة والألبسة.

٢-٣-٤ -الفئة العاملة وغير العاملة

بلغت الفئة غير العاملة نسبة ٦٣،٢٪ من عدد السكان، شكلت بينهم ٤١،٧١ ٪ ذكور و ٥٨،٢٩٪ إناث. اما الفئة العاملة فبلغت نسبة ٣٦،٨٪، شكل بينهم الذكور نسبة ٦٧،٧٩٪ والاناث نسبة ٣٢،٢١٪. (أبوزيد، ٢٠٢٢، ص ٣٦١).

وهذا ما يسوّغ عدم التساوي في العمل بين الرجل والمرأة، ويعرقل مسار العملية التنموية المرجوة.

٢-٤-الواقع السياسي

يشير تقرير سيداو لبنان ٢٠١٤ الى أن المرأة اللبنانية لم تكن فاعلة في تعزيز مشاركتها في الشأن العام، أو في تحسين ظروفها في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، على الرغم من المحاولات العديدة لفرض بعض حقوقها ، بحسب ما جاء في تقرير الهيئة الوطنية لشؤون المرأة وصندوق الامم المتحدة (٢٠١٤) أضف إلى أنّ دور المرأة في الحياة السياسية يكاد يغيب، مقابل سيطرة الذكورة على المجالس البلدية والاختيارية بنسبة ٩٩٪ (أبوزيد، ٢٠٢٢، ص ١٦٣)، ويؤكد ذلك واقع أنّ غالبية المجالس البلدية تكاد تخلو من وجود نساء، وأنّه لم تصل سوى امرأة أو اثنتين خلال فترات سابقة الى عضوية مجلس بلدي، أضف إلى عدم وجود ممثلات عن التجمع من الإناث في البرلمان اللبناني، إذ يقتصر النواب على الذكور فقط. أما عن الأحزاب فلا يوجد حزبيات من الصف الأول من التجمع، سوى بعض الولاءات النسائية أو الإنتسابات للأحزاب الموجودة في المنطقة ولكن دون دور فعلي لهنّ يذكر.

نظريًا، يعود ضعف مشاركة المرأة في العمل السياسي إلى عدّة أسباب، أهمها:

- أفكار موروثة مجتمعية تعتقد بأن المرأة غير قادرة على اتّخاذ القرارات الملائمة، أو على تحمل المسؤولية، فلا تصل مخيلة بعضهم إلا الى أن الدور الملائم للمرأة هو منزلها والقيام بأعماله، مهمشين ما يمكن أن تتمتع به من مهارات، أو يمكن أن تقدّمه من أفكار ومشاريع جديدة، متناسين أنّ المشاركة في العمل السياسي والتعبير عمليًّا عن اعتقاداتها وأفكارها هو حقّ من حقوقها أسوة بالرجل.
- ضعف ثقة المرأة بنفسها والقانعة بأنها تحيا في مجتمع ذكوري، ولا يمكنها تاليًا من ممارسة حقها الديموقراطي فيه.

٣ -الآثار الايجابية في تطور دور المرأة

شهدت المرأة في جرد القيطع تطورات ملموسة عبر مرور الزمن، وخاصة من ناحية التعليم حيث أن معدلات الأميّة للنساء كانت تفوق مثيلاتها عند الذكور في المراحل السابقة، فمن أصل ٣٥٣ فردًا أميًا، نجد ١٩٩ من ضمنهم إناثًا، أي بنسبة ٥٦،٣٧٪. أما اليوم، فنشهد تطور المستوى التعليمي للإناث وبمعدلات أكبر من الذكور، حيث أن نسبة التحاق الإناث في التعليم المتوسط الثانوي تعادل ٩١،١٪ مقابل ٨٣،٩٪ للذكور (أبوزيد، ٢٠٢٢، ص ٢٨٤)، كما تبين متابعة أعداد كبيرة من الإناث دراستهن في المرحلة الجامعية، داخل جامعات لبنان وخارجه (فرنسا، روسيا)، إذ بلغ عدد التلاميذ في المرحلة الجامعية ٤١٠ طالبًا بينهم ٢٧٨طالبة أي بنسبة ٦٨٪ من مجموع الطلاب الجامعيين.

وعليه تطور دور المرأة من خلال ممارستها للأنشطة التربوية وعملها في مجالات غير مرتبطة بالنشاط الزراعي، حيث بلغ عدد العاملات من الإناث ٧٢٤ من أصل ٢٢٤٨ عاملًا، أي بنسبة ٣٢٪ من العاملين ونسبة ١١،٨٪ من إجمالي عدد السكان (أبوزيد، ٢٠٢٢، ص٣٦٢). ويمكن القول، إنّ المرأة تحرّرت بعض الشيء، إذ انتقلت من مرحلة الاهتمام بأسرتها ومساعدة الزوج في إتمام الأعمال الزراعية، واهتمامها بتربية الحيوانات من بقر وماغر ودواجن، إلى مرحلة أصبحت فيها منتجة وتمتلك دخلًا من عملها. ناهيك عن تراجع سيطرة الرجل لصالح المرأة، وهذا ما يؤشر الى تدني نسبة الطلاق في ذلك الوقت وارتفاعها حاليًا، حيث أن المرأة قديمًا كانت تطيع الرجل، وتستمر فترة زواجهم مدة زمنية طويلة، وهذا ما لا يتناسب كثيرًا مع واقعنا الحالي.

وفي السياق نفسه، بدأت المرأة المعاصرة بمشاركة الرجل في اتّخاذ قراراته، وباتت تبدي رأيها في السياسة والاقتصاد والمجتمع، ومن النساء من ترأسن جمعيات في بلدات مشمش وفنيدق، كما التعاونية النسائية الغذائية في فنيدق.

أما عن واقع المرأة مع القطاع الصحي، فبدأت تتحسن الرعاية الصحيّة لها، وذلك من طريق مبادرات قامت بها الدولة في كل المناطق اللبنانية، ومن خلال اعتماد الإستراتيجية الوطنية للرعاية الصحية الأولية بما فيها الصحية الإنجابية، والتي تركز على تأمين الخدمات في المناطق المحرومة، إضافة الى حملات توعية عن سرطان الثدي وعنق الرحم وإجراء الفحوص بأسعار منخفضة (مركز الرعاية الصحية الأولية– مشمش، مركز الرعاية الصحية الأولية في مستشفى خلف الحبتور، مركز الرعاية الصحية الأولية في فنيدق). وشاركت أعداد كبيرة من النساء العاملات في الجسم الطبي (ممرضات وطبيبات) وبلغت نسبة الاختصاصات التعليمية في القطاع الطبي ما يقارب ٩٪ أكثر من ٥٪ منهن إناث (أبوزيد، ٢٠٢٢، ص ٢٨٦). وأدى هذا الواقع إلى زيادة الوعي المجتمعي بخاصة لدى الجيل الجديد، إذ حتم الزيارة الدورية للمرأة الحامل الى العيادات النسائية، وصار أصحاب الدخل المحدود يقصدون المراكز الرعاية الصحية الاولية والتي تتواجد فيها طبيبات نسائية، أما القادرون منهم على دفع التكاليف المالية فيتابعون وضعهن الصحي لدى طبيب خاص، وهذا ما لم يتحقق في المراحل السابقة، حيث كانت المرأة تلد في منزلها ولا تجري أية فحوصات سواء كانت خاصة بها أو بطفلها.

٤–التحديات التي تواجه المرأة

يرتبط قياس تحقيق التنمية البشرية بمدى تمكين المرأة في المجتمع، غير أنه وعلى الرغم من التحسينات العامة في دور المرأة في جرد القيطع من ناحية التعليم ودخولها ميادين العمل، ومشاركتها ودخولها في عمل الجمعيات، إلا أنّ دورها الأساسي ما زال يقتصر على الإنجاب والاهتمام بالعائلة، أما دورها المجتمعي والانتاجي فيعدّ ثانويًا، مع غياب دورها في الحياة السياسية والاقتصادية. وعلى الرغم من كل التطور لا يمكن إلغاء فكرة أن جرد القيطع هو مجتمع محافظ، وعلى المرأة فيه الالتزام بخطوط حمراء لا يمكن أن تتخطاها مهما بلغت من الحرية والتعليم ذروة، إذ تحكم المرأة العديد من العادات والتقاليد الموروثة التي تعطي الأولوية المطلقة للرجل، انطلاقًا من اعتقاد أنه هو القادر على تحمل المسؤوليات واتخاذ القرارات

الصائبة، وله كامل حرية التصرف، واختيار عمله أو الاختصاص الذي يهواه، على عكس المرأة التي يجب عليها دائمًا أن تراعي عادات المجتمع، آخذة بالحسبان ما يمكن أن يناسب محيطها أكثر مما يناسب قناعاتها. لذلك، ما زالت المرأة، وعلى الرغم من كل شيء بحاجة الى تفعيل دورها الذي تستحقه وتمكينها من أجل تحقيق ذلك. وبناء عليه، لم تبلغ المراة حتى الآن مرتبة المساواة مع الرجل في المشاركة والقرارات والحقوق. كما أن واقع المرأة في التجمع بصورة عامة لا يتناسب مع ما تميزت به في مجالات العمل والتعليم، وذلك يعود لأسباب متعدّدة، منها:

– الاختصاصات التعليمية نفسها التي تختارها المرأة، والتي غالبًا ما تختارها بشكل لا يناسب ذكاءها أو طموحها، بل تختارها استنادًا إلى تلك المتوفرة في فروع الجامعات الأقرب جغرافيًا إلى مكان سكنها، أو تختار تلك التي لا تتطلب أموالًا كثيرة أو حضورًا كبيرًا في الجامعة، لذلك نجد أغلبهن مدرسّات وممرضات.

– واقع لبنان العام الذي يشوبه خلل كبير في تنظيم العمل وتوزيع أدواره، ويختلف عن الدول الأوروبية التي تعتمد نظام الدوام الجزئي للأمهات الذي يتيح لهن مزاولة عملهن لساعات محدودة، فتتمكن معه من أن تهتم بأسرتها في الوقت عينه. وفي جرد القيطع غالبًا ما تكون أسرة المرأة كبيرة ويلزمها رعاية، الأمر الذي يشكل عائقًا أمام المرأة العاملة، فيأتي التزامها العائلي هذا على حساب دورها الإنتاجي.

هذا ما يخصّ المرأة المثقفة في عصرنا الحالي، أما المرأة التي لم يسعفها الحظّ في استكمال تعليمها لأسباب عائلية أو شخصية كعدم رغبتها في التعليم، فما زال دورها الإنتاجي والمجتمعي محصور بتربية أبنائها، ومنهن من ينصرفن الى تعلم مهن وممارستها كالخياطة، أو إنتاج صناعات غذائية وبيعها، ولذلك ليكسبن مردودًا ماليًّا معيّنًا يحققن من خلاله ذواتهن على طريقتهن.

٥ –المقترحات لتفعيل دور المرأة

– العمل على تمكين المرأة حتى تتساوى بالحقوق كما الواجبات مع الرجل في الأعمال التي تناسب وضعها الجسدي والاجتماعي.

- تشجيع النساء على خوض المعارك الانتخابية والمشاركة في النشاطات الحزبية والجمعيات.
- العمل على انخراط النساء في تأسيس مشاريع اقتصادية تضامنية، وذلك بغية تحقيق استقلاليتهن المادية.
- الاهتمام بصحة المرأة النفسية والجسدية، والاعتراف بها ككائن منتج لا يقلّ عن الرجل في الأهمية والقدرة على الإبتكار.

٦- النتائج

يعدّ دور المرأة في الجرد، وعلى الصعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية كلّها ضعيفًا، مقارنة مع مستوى الدور الذي يجب ان تؤديه، على الرغم من تقدّمها في مجالات التعليم والعمل، ويمكن توضيح ذلك وفق التالي:

- تشير المعطيات الديموغرافية الى النسبة الكبيرة للنساء في التجمع، وهذا ما يسوّغ التأثير الكبير للدور الذي تؤديه المرأة في تجمع جرد القيطع، ويسوّغ أهميته، ما يستدعي تمكينها بكل الوسائل المتاحة.
- زيادة فرص اقبال المرأة على التعليم في التجمع بصورة ملحوظة.
- يعدّ نشاط المرأة الاقتصادي في جرد القيطع محدودًا، على الرغم من تطور دورها الإنتاجي وزيادة فرصها في سوق العمل، إلا أنها ما زالت بحاجة الى تمكينها بصورة أفضل، في حين أن ارتفاع أعداد الفئة العاملة من الذكور يسوّغ عدم التساوي في العمل بين الرجل والمرأة.
- غياب ملحوظ لدور المرأة في الحياة السياسية والحزبية.
- تحكم المرأة عادات وتقاليد تعزز التقليل من شأنها، فلطالما تناقلت الأجيال بعض المفاهيم الخاطئة في حق المرأة واعطاء الأولويات للرجل.

٧- التوصيات

هناك العديد من التوصيات التي تتعلق بالدولة بشكل عام وبمجتمع جرد القيطع بشكل خاص :

أ- الدولة اللبنانية

لطالما أقرت الدولة اللبنانية قوانين تعزز المرأة وتعاملها على أنها كائن بشري لها من الحقوق وعليها من واجبات كالرجل تمامًا، ولكن كل ما يقال عن التمكين يسوده النقص سواء في الرؤية أو التنفيذ، لذلك على الدولة اللبنانية :

- العمل على تطبيق قانون الكوتا النسائية بجدية، وتشجيع دخول المرأة في كافة المراكز سواء كانت مجالس بلدية أو اختيارية أو حتى برلمانية بشكل أكبر .
- تطبيق الدولة اللبنانية خطط تعزز المساواة بين الجنسين، بما فيها الإتفاق مع المنظمات الدولية الى تنفيذ مشاريع تكون من أولياتها تمكين المرأة.
- إعطاء حق للمرأة في تجنيس أولادها والحصول على مراكز مرموقة في الدولة.
- رفع مستوى معرفة المرأة الريفية في مجالات الصحة الإنجابية والجنسية.
- زيادة إنتاجية المرأة عبر تنمية مهارتها ومساواتها في الأجور والضمانات الاجتماعية والمراكز الادارية والدبلوماسية أسوة بالرجل.

ب- المجتمع المحلي

- التعامل مع المرأة بأنها نصف المجتمع، فتمكينها يساهم في تحقيق التنمية البشرية، وبالتالي تنمية مستدامة للمجتمع في ركائزها المختلفة.
- تحقيق الإندماج الاجتماعي للمرأة ومساندتها وخاصة الفئة الشابة والمثقفة التي باستطاعتها الإبداع والتميز ، ومساعدة المرأة في الخروج من المعتقدات الفكرية الموروثة التي لا تزيد الا في تهميشها وتقليص دورها الإنتاجي، فتعطيل ديناميكية عمل المرأة هو خطأ فادح يعيق مسيرة مجتمع بأكمله.

- حملات توعية مجتمعية تساهم في تغيير النظرة التقليدية للمرأة بمساندة وسائل الاعلام والناشطين على وسائل التواصل الاجتماعي من أبناء التجمع.
- مساندة المرأة نفسها لنفسها عبر تشجيع بعضهن البعض، وخلق جمعيات تهتم بالمرأة وحمايتها من العنف وتحريرها من القيود التي يخنقها بها المجتمع.
- إدخال برامج تنظيم الأسرة والعمل على خفض معدل الخصوبة، كما السعي لانتقال المرأة نحو الإطار التشاركي والمتساوي مع الرجل.

المراجع العربية

- إدارة الاحصاء المركزي . (١٩٩٧). *دراسة الاوضاع المعيشية في لبنان*. ص ٦٧.
- إدارة الاحصاء المركزي. (٢٠١٧). *الواقع التعليمي في لبنان. [الفصل الثاني]* .
- ادارة الاحصاء المركزي. (٢٠٢٠). *التقرير النهائي لمسح القوى العاملة والأحوال المعيشية للأسر في لبنان ٢٠١٨-٢٠١٩*، ص ١٤.
- البنك الدولي، بيانات شعبة السكان التابعة للأمم المتحدة. (٢٠٢١). *معدل الخصوبة الاجمالي: عدد الولادات عند المرأة*. لبنان.
- الهيئة الوطنية لشؤون المرأة وصندوق الأمم المتحدة . (٢٠١٤). *التقرير الرسمي الجامع للتقريرين الدوريين الرابع والخامس حول اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة* . لبنان .
- جاسم عجاقة. (٢٠١٥). *"هل يولد الفقر في لبنان ثورة اجتماعية؟"* **جريدة المدن الالكترونية**، تمّ الاسترجاع في (١٢-٨-٢٠٢٣) من الموقع https://www.almodon.com
- جمعية تنظيم الأسرة. (٢٠٠٢). *المرأة في مواجهة مسؤولياتها الأسرية والمجتمعية*. لبنان .
- مروى، أبوزيد. (٢٠٢٢). **السكان والتنمية المستدامة في تجمع بلدات جرد القيطع -عكار**. (أطروحة دكتوراه بإشراف أ.د. لابا السمعاني) الجامعة اللبنانية، لبنان.
- وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي . (٢٠٠٧). *تطور خارطة الأحوال المعيشية في لبنان بين العام ١٩٩٥و٢٠٠٤*، ص ٦٦.